المالية العامة والتشريع المالي
مفردات المحاضرة ليوم الثلاثاء الموافق ١١ / ١٠/٢٠١١

أهمية علم المالية وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا": أهمية علم المالية العامة

ثانيا": علاقة علم المالية بالعلوم الأخرى

١- علاقة علم المالية العامة بالقانون

٢- علاقة علم المالية بالاقتصاد

٣- المالية العامة والعلوم السياسية

الحاجات العامة

معايير التفرقة بين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية

١- معيار طبيعة الجهة القائمة بالإشباع
٢- معيار مصدر الإحساس بالحاجة
٣- معيار أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة
٤- معيار الدور التقليدي للدولة

ويتضح من ذلك صعوبة التفرقة بين هذين النوعين من الحاجات لتداخلهما ولاختلافهما تبعا" لاختلاف الدول في الفلسفة الاقتصادية والسياسية .لذا يذهب البعض إلى انه ينبغي لإضفاء صفة العمومية اجتماع الشرطين الآتيين:-

١. أن يحقق إشباع الحاجة منفعة عامة.
٢. أن يدخل إشباع الحاجة العامة في طبيعة دور الدولة.

ويمكن تصنيف الحاجات من الناحية التاريخية إلى :-

١. بيولوجية. وهي تولد مع الإنسان كالغذاء والكساء والسكن
٢. حضارية. وهي تنشأ وتتطور مع تطور الإنسان كالعليم ووسائل الترفيه.

أما من حيث طبيعة الحاجة العامة فيمكن تصنيفها:-

١. حاجات مادية. كالسكن والملبس والمأكل
٢. حاجات غير مادية. كالتعليم والثقافة والعناية الصحية

ومن خلال ماتقدم يمكن أن يكون التعريف العام للحاجة الاقتصادية على النحو الآتي:-
(هي الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الإنسان أو للمحافظة عليه أو لتقدمه دون أن يلزم لقيامها أن يكون الإنسان حائزا" لتلك الوسائل ولكنها تفترض معرفة الإنسان بالغاية التي يسعى إليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية)

عناصر الحاجة

١. إحساس بالألم (كالجوع والعطش .....الخ)
٢. معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم
٣. الرغبة في استخدام هذه الوسيلة

وليس كل الحاجات تدخل في موضوع اقتصادي فبعض الحاجات تخرج عن نطاق الدراسات الاقتصادية ، مثل الحاجة إلى النوم- الحاجة إلى الراحة.....وغيرها. فهذه الحاجات غير اقتصادية والاقتصاديون لايهتمون بالحاجة في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية.

خصائص الحاجات الاقتصادية

١. قابليتها للتعدد. فهي تتعدد مع التقدم الحضاري
٢. قابلية الحاجة للإشباع . الحاجة قابلة للإشباع في فترة زمنية معينة
٣. تعدد وسائل إشباع الحاجة الواحدة